ثقافة الفيسبوك ودورها في انحدار المستوى الثقافي

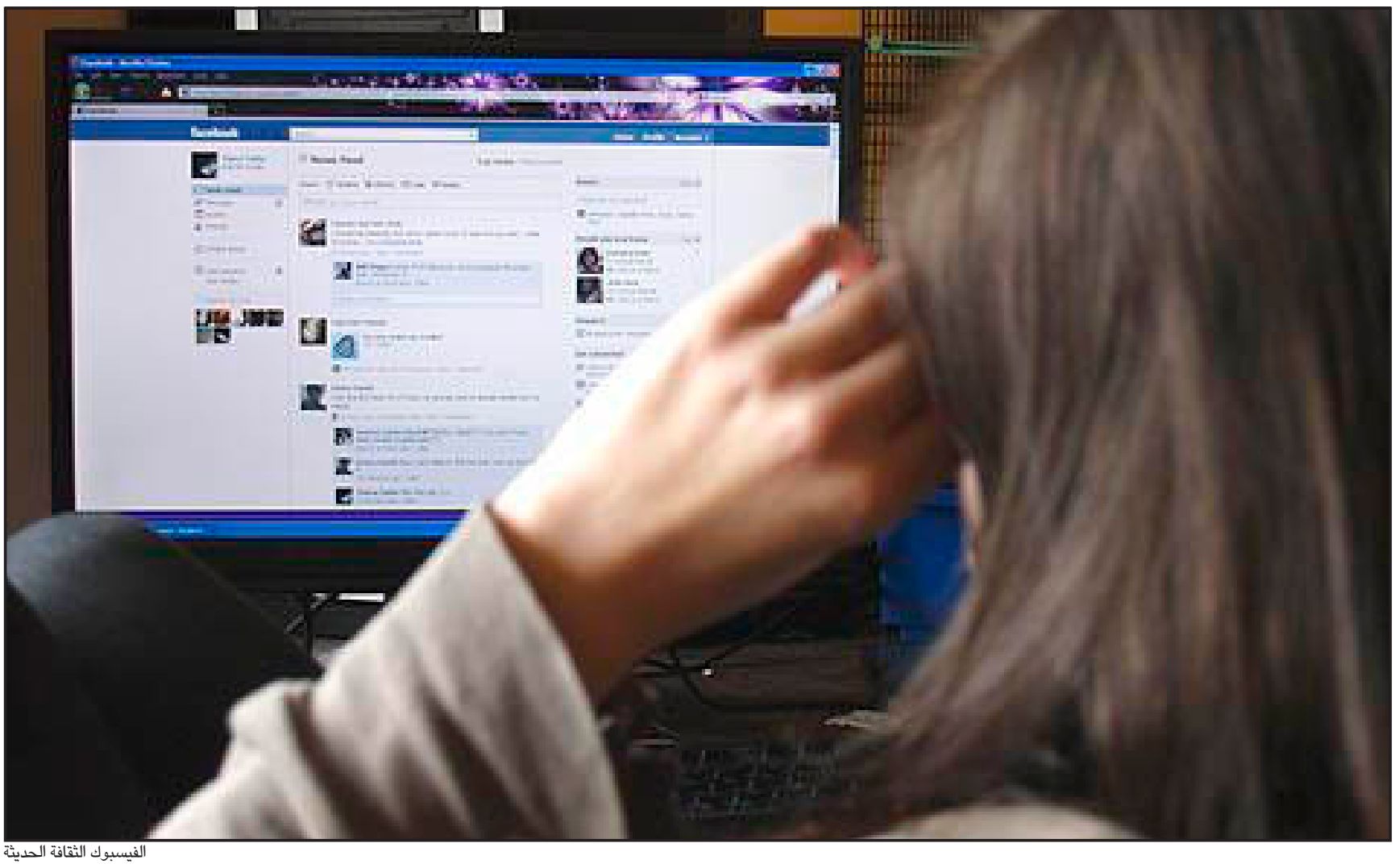
الفيسبوك الثقافة الحديثة

أتاح الفضاء الألكتروني الواسع حرية مطلقة تقريبا لكل فرد في أي مجتمع أن يصبح كاتبا ومعلما ومثقفا (بكسر القاف) لجمهور غير محدود نظريا، يتألف في معظم الأحوال من (معجبين) وأصدقاء أو أصدقاء لأصدقاء وهكذا. هذه الحرية في النشر التي باتت حقا غير مُنازع حوّلت بعض الناشرين إلى قدوات يحتذى بها دون المرور بالمراحل التقليدية من دراسة وإشراف وتمحيص وفحص وتدقيق من قبل ذوي الاختصاص قبل إرسال المادة إلى النشر.

علاء خالد غزالة

في ماضي الأيام كان يتوجب على الكاتب أن يعرض المادة الثقافية التي ينوي نشرها على محرر ومصحح لغوي قبل أن تجد طريقها إلى النشر حرصا على الذوق العام، وتأكيدا على رفع المستوى الثقافي بين جمهور المتلقين. أما اليوم فقد أصبح من السهل أن يقوم شخص نصف متعلم بكتابة (مقال) دون مراعاة لأبسط قواعد الكتابة، مستعملا لغة ركيكة تمتلئ بالألفاظ الدارجة غير الفصيحة، ويضمنها أفكارا قد تكون مجرد مقتبسات محرفة تارة غير منسوبة وطورا منسوبة لغير قائلها. والأنكى من ذلك الأسلوب الظاهري في الكتابة بالألوان واستخدام أدوات الخط العريض والمائل وغيرها، وتكبير حجم الخط في بعض الأحيان، حتى يصبح الشكل العام مشوها وغير متسق بالمرة مع واحدة من أساسيات الكتابة: جمال المظهر الخارجي.

وقد ساعد الفيسبوك على شيوع مثل هذه الأساليب المتدنية ثقافيا بين جيل الشباب بالأخص، وأقنعت الكثيرين أن هذا هو كل ما يتطلبه الأمر للوصول إلى عقول الجمهور المستهدف وبالتأكيد قلوبهم. وبما أن مقياس نجاح مثل هذا الكاتب لا يتعدى عدد مرات الإعجاب (لايك) التي يحصل عليها، فليس عليه أن يكون كاتبا محنكا أو أن يحتوي مقاله على مادة جيدة، بل يكفي أن يضع صورة مرفقة بمقاله العتيد، ويطلب إبداء الإعجاب إما مباشرة أو احتيالا، بان يطلب من المستخدم ضغط توليفة من الأحرف في لوح الكتابة بالحاسوب تؤدي في النهاية إلى ترك بصمتك الدالة على الموافقة وإن لم تكن تريد ذلك فعلا.

يضاف إلى كل هذا إمكانية إعادة النشر من قبل الأصدقاء أو من تصل إليه المادة المنشورة باستخدام أداة المشاركة (شير)، وهي وسيلة تأثير أخرى لا تعتمد على جودة المادة المنشورة بالضرورة. كما أن تطبيق الفيسبوك يقوم بإعادة نشر المادة أو الصورة إذا فتحها مستخدم ما بغرض الاطلاع عليها، ووضع إشارة عليها (تاغ)، ما يؤدي إلى المزيد من النشر غير المقصود أو الموجه من الأساس.

وهكذا تجد نفسك وأنت تتصفح الفيسبوك وسط خضم من أمواج غير متجانسة ولا متسقة مع سياق محدد. بعضها مقولات نسبت إلى غير قائليها، أو حتى إلى من لا يتوقع أن يتفوه بها، للدلالة على فكرة يقصدها الناشر دون مراعاة لأبسط شروط الأمانة العلمية والأدبية. وربما تصعقك صورة مركبة باستخدام تطبيقات معالجة الصور يراد منها إثبات نظرية دينية، أو عقيدة ما. وقد يعمد احدهم إلى إغراق الصفحة بالعشرات من مواده التي يعتبرها مهمة، وان لم تكن ذات قيمة في واقع الحال، ما يحرمك من مواد سابقة قد تكون أفضل منها.

وقد لاحظت من خلال استخدامي الفيسبوك فترة غير قليلة أن الكثير من الكتاب الملتزمين إما رفضوه بداية، أو هجروه آخر الأمر. وأجد هذا الأمر مفهوما؛ فأنت لا تريد أن تعقد ندوة ثقافية في سوق (الهرج)، ولا أن تنشر مقالا في لوحة إعلانات. علاوة على ذلك فإن حيز التعليقات غير المنضبط قد يجلب لك الكثير من الصداع رغم الفائدة الجمة المتحصلة من الحوار والتبادل الفكري بمثل هذه الأدوات.

ولم يكن الفيسبوك هو التطبيق الأول الذي يعاني مثل هذه الآفات. فقد سبقته إلى ذلك المجموعات البريدية التي تستخدم جمهورا من عناوين ألكترونية مشتراة أو مسلوبة لإقحام مواد بعينها على متلقين ليس بيدهم حيلة غير محو المادة أو وضعها في سلة المتطفلين. وربما كان السلف الأكثر قربا والذي لا يزال معمولا به هو ما يعرف بالمدونات (بلوغز)، والتي هي في الواقع صفحات شخصية لأفراد قد يكونون من الكتاب المُجيدين، أو مجرد مهرجين ساعين إلى اجتذاب الجمهور بأية طريقة تتاح لهم.

غير أن أدوات الفيسبوك، وانتشار استخدامه على نطاق واسع بين الشباب، جعلته الأخطر على المستوى الثقافي بشكل عام، والذي أزعم انه في انحدار متزايد منذ بداية عصر التبادل المعلوماتي الفوري، الذي يحلو لنا أن نطلق عليه اسم الانترنت. وبفضل الفيسبوك، فان هذا التدني في مجالات الثقافة والعلوم والآداب قد أصبح واقعا يتأكد يوما بعد يوم.

وعلى الرغم من كل ما تقدم، إلا أنني لا أدعو إلى مقاطعة الفيسبوك، أو محاربته، أو منعه بأي شكل من الأشكال. فإيماني بالحرية الفكرية يمنعني من طلب وضع رقابة على أية وسيلة إعلامية مهما تكن. لكنني أدعو إلى نوع من التثقيف ونشر الوعي حول مخاطر الفيسبوك على المستوى الثقافي العام، وطرائق تجنب الوقوع في مطبات ما يبدو لغير العين الفاحصة حقائق لا يدانيها شك. يمكن أن تبدأ حملة التوعية هذه في المدرسة، والبيت، قبل أن تتحول إلى حملة يرفع لواءها الشباب أنفسهم. هؤلاء الشباب ربما رغبوا في أن يحوزوا قدرا كبيرا من الثقافة الرصينة، لكنهم إنما يجهلون كيف يحصلون عليها. وعلى المربين أن ينهضوا بهذا الأمر، كما نهضوا به في كل عصر، وواجهوا كل تحد بصبر وجلد، حتى آلت إبداعات الأولين ألينا. وعلينا أن نحافظ على تلك الدرر وعلى الذوق السليم الذي بدونه لن يصبح لإرثنا الثقافي العظيم من معنى.

الشرطة الدينية

فريدة النقاش

تزايدت في الأيام الأخيرة ومع صعود الإسلام السياسي إلي سدة الحكم ممارسات «الشرطة الدينية»، من قتل طالب السويس لأنه كان يسير مع خطيبته أو صديقته بدعوي أن الاختلاط بين النساء والرجال حرام شرعا، وما جري في محافظة الشرقية من قتل اثنين من الموسيقيين لأن الموسيقي والغناء محرمان أو مكروهان شرعا، هذا إضافة إلي مئات من ممارسات التحرش ضد النساء بسبب ملابسهن أو لكونهن نساء يري فيهن المتطرفون عورات لابد من السيطرة عليها وإخفائها، وثار جدل طويل حول وجود جماعة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من عدمه، وتواصل مؤسسات وهيئات أساسية عملية التضييق علي حرية الاعتقاد في تواصل موضوعي مع ممارسات المتطرفين الذين قيل لنا إنهم لا يمثلون قوة كبيرة ولا تيارا رئيسيا وأنهم يثيرون غضب المجتمع ومن ثم يمكن محاصرتهم ومواجهة أفكارهم بسهولة.

أما المؤسسة الوسطية التي من المفترض أن تتولي هذه المواجهة بما لها من ثقل معنوي وتاريخ وطني ونفوذ فهي مؤسسة الأزهر.

واحتراما لهذا الثقل والنفوذ والقبول العام لابد من مراجعة الأزهر في موقفه من حرية الاعتقال، ففي تصريحات أخيرة أصدر الأزهر ما يشابه الفتوي التي يعترف فيها بحقوق معتنقي الديانات الثلاثة اليهودية والمسيحية والإسلام في إقامة شعائرهم وبناء دور عباداتهم.

أما معتنقو الديانات الأخري مثل البوذية والهندوسية وهم يشكلون أكثر من نصف سكان العالم فلا حرية لهم ولا حقوق، ونحن نعرف علي الصعيد العملي أن العمالة الوافدة من هذه البلدان إلي مصر تتزايد في سياق العولمة ووجود فروع للشركات متعددة الجنسية في البلاد، وأن هؤلاء لابد أن يكون لهم الحقوق ذاتها في ممارسة عباداتهم وشعائرهم وبناء معابدهم بدلا من أن يضطروا إلي ممارسة هذه الشعائر سرا مما يولد مشاعر العزلة عن المجتمع والغضب منه وصولا إلي معاداته.

بل إن تضييق الأزهر لحرية الاعتقاد وصل إلي حد التحذير من انتشار التشيع في مصر واعتبار هذا التشيع خطرا علي الإسلام رغم أن الشيعة مسلمون، ورغم حقيقة أن الإسلام السني انتشر في البلاد رغم فترة الحكم الطويلة للشيعة الذين استقروا في مصر لزمن طويل، ثم غيرت مصر اختيارها ليبرز بعد ذلك إسلامها السني المتسامح والمعتدل والذي يحمل ملامح خاصة لحضارة مصر.

ويثير الدهشة حقا أن يعبر الأزهر عن مخاوف من خطر الشيعة علي الإسلام السني في مصر وأن يصدر من هذه المؤسسة العريقة ما يشابه التحريم لفرع من فروع الإسلام يعتنقه ملايين البشر.

وعلي ما يبدو فإن مخاوف الأزهر تخلط بين مسألتين: الأولي هي حرية الاعتقاد التي لابد من احترامها لكل البشر سنة وشيعة، مسيحيين ويهودا ومسلمين وبوذيين وهندوس ولا دينيين، والمسألة الأخري هي المشروع السياسي الإمبراطوري الإيراني التوسعي والذي لابد من مقاومته والحذر منه وشرع مخاطره لا علي الإسلام وإنما علي استقلال بلدان الخليج علي نحو خاص، وهناك ضرورة للفصل بين المسألتين والتعامل مع كل منهما في سياقها.

إن قضية الحريات العامة لا تتجزأ، وقد توصلت البشرية إلي مجموعة من القيم العليا في هذا الميدان جسدتها في المواثيق الدولية التي استلهمت كل الديانات والثقافات والفلسفات التي أنتجها البشر كلهم جميعا دون تفرقة، وأصبح احترام هذه المواثيق والمعاهدات هو معيار التزام الدول والشعوب بحقوق الإنسان، ومرارا وتكرارا سقنا هذه الحقائق حول مشاركة العرب مسيحيين ومسلمين في صياغة هذه المواثيق حين شارك عالم الاجتماع اللبناني المسيحي شارك مالك والفقيه القانوني المصري محمود عزمي في وضع الميثاق العالمي لحقوق الإنسان الذي انبثق منه العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية وللحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، وتوالت الأجيال المختلفة من المواثيق والمعاهدات وصولا إلي الاتفاقية الدولية لإلغاء كل أشكال التمييز ضد المرأة التي شاركت في وضعها الرائدة النسائية المصرية عزيزة حسين.

باختصار لنا نحن العرب نصيب وافر في بلورة قيم الحريات العامة وحقوق الإنسان وعلي رأسها حرية الاعتقاد، ولا يعني الانتقاص من هذه الحريات في بلد من البلدان أو في ظل نظام من نظم الحكم إلا العدوان علي المشترك الإنساني وشرعنة التطرف والعنف والتمييز ضد بشر باسم عقيدة أو عنصر أو فكرة أو جنس ومعني ذلك أن القيود التي يضعها الأزهر علي حرية الاعتقاد تمنح شرعية ضمنية لكل أشكال التطرف باسم الدين لأن الفروق بين الأزهر والمتطرفين تصبح في هذه الحالة فروقا في الدرجة وليس في المبدأ.

وتتفاقم ظاهرة التطرف وانتشار ما نسميه بـ«الشرطة الدينية» في هذا السياق الملتبس الذي يحتاج لمناقشة مجتمعية جدية.

النقاب وجد مناخاً في مصر بعد فوز الاسلاميين

سقوط أحدهم !

يوسف أبو الفوز

يكتب الصحفيون ويتحدث المعلقون ويتظاهر سلميا الناس المدنيون ، في بالهم جميعا تقديم النصيحة والمشورة وتبيان الحقائق من أجل وضع الأصابع على الجروح لأجل تضافر الجهود الخيرة لما فيه صلاح وخير البلاد ، لكن البعض إن لم تكن له آذان من طين ، فهو يعيش أيامه سادرا في غيه ، متوهما بأن ما منح من سلطة وفق الآليات الجديدة في الدولة العراقية ، يمكن أن تدوم له أو انه قادر على توارثها ويمكنه تفصيلها على مقاساته ، ومن أجل ذلك تجده يستنسخ لنا أساليب تجارب لا يمكنها سوى أن تستعير من ديكتاتوريات غاربة برامجها وأساليبها ، فينسى انه أيضا سيكون بانتظاره نتائج وخيمة يوما ما ! و"فلان الفلاني" واحد منهم ، لطالما أتحفنا بالأحاديث عن الديمقراطية والدولة المدنية ، لكنه لم يكلف نفسه يوما ليحضر فعالية أو مؤتمر لقوى سياسية من خارج إطار ثوبه السياسي ، المؤسف أن مريدي هذا " الفلان الفلاني" يجندون جل وقتهم لمحاولة كمّ الأفواه ، بأساليب مختلفة، وان حاولوا أحيانا أن يكونوا حضاريين ، فيلجأون إلى لغة العتب والغمز وأحيانا الزعل ! .

حدثني صديق بأنه يوما تحدث في محفل عام عن "سياسي من هذا الزمان" ، مواقفه وسلوكه وحماياته ومرافقيه وما يتعلق بهما ، لم يذكر اسما ، تحدث عن حالة معاشة من قبل المواطن العراقي من قبل الكثير من السياسيين والمسؤولين في الدولة ، بعد أن غادر المكان ، أخذه جانبا أحد الإخوة من المحسوبين على أحد الأحزاب العراقية المتنفذة ، ومتعكزا على علاقة ودية ، وهو يبتسم عاتبه لأنه مس صاحبه بحديثه وترك الآخرين ! لم يمر يومان حتى هاتفه شخص آخر ، من حزب ثان . متنفذ أيضا . ، ليهمس له على الهاتف بأسلوب مهذب : "على كيفك ويانا !"!

ما حكاه لي هذا الصديق قادني إلى مراجعة دوافع الانزعاج والضيق من وسائل الإعلام والحقائق التي يتداولها الناس ، هذا الانزعاج الذي يتحول إلى مضايقات بأشكال مختلفة للصحفيين والعلامين والمثقفين والناشطين من منظمات المجتمع المدني ، سواء بسد باب الرزق أو بإيجاد طرق لكتم الأفواه ، منها كواتم الصوت التي غدرت بالشهداء :كامل شياع وقاسم عبد الأمير عجام وهادي المهدي ، والقائمة قد تطول ، وما سبق وكشف من معلومات عن قيام أجهزة أمنية وحكومية بالتنصت على هواتف ناشطي منظمات المجتمع المدني قبيل التظاهرات السلمية المطلبية !

كل هذا قادني إلى استذكار قصة رواها صاحب الدنوبل لعام ١٩٨٢ استأذنا الروائي الكولومبي "جابرييل جارسيا ماركيز"، حين روى عن أيام منفاه ، ومعيشته في باريس في عمارة يقطنها منفيون من القارة الأمريكية الجنوبية ومن عدة دول ابتلت بحكام ديكتاتورين يتبارون في اضطهاد شعوبهم . يقول ماركيز في صباح يوم باكر وقف احد سكان العمارة في الباحة ليصرخ بفرح : سقط الديكتاتور ! خرج سكان العمارة المنفيون جميعهم ، من كل دول أمريكا اللاتينية ، ليشاركوه الفرحة ويعانقوا بعضهم البعض ... كل واحد منهم كان يظن أن المقصود بالسقوط هو ... ديكتاتوره !